الورقة الثالثة

آفاق الوضع الاقتصادي في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م*

ينقسم هذا البحث إلى محاور رئيسية:

أولاً: نشوء إسرائيل ودورها الاستراتيجي وتطورها الاقتصادي.

ثانياً: أثر الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي تداعيات الصراع:

- الحروب الرسمية: ١٩٤٨م، ١٩٦٧م، ١٩٧٣م.
- إسرائيل:
  - التراجع إلى الوراء.
  - المباغتة من الداخل.
  - اتفاقية أوسلو وحبل النجاة.
- انتفاضة الأقصى، حرب الجنوب اللبناني.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والعرب:

- العلاقة بين إسرائيل وعرب فلسطين ١٩٤٨.
- العلاقة بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة.
- العلاقات الاقتصادية:إسرائيل والدول العربية، وحجم التداول التجاري.

رابعاً: الدعم الاقتصادي الخارجي والأمريكي: آثاره ومستقبله.

---

* **د. محمد أحمد صقر/** أستاذ الاقتصاد في جامعة اليرموك/ الأردن

أولاً: نشوء إسرائيل ودورها الاستراتيجي وتطورها الاقتصادي

منذ حملة نابليون على مصر وتعرفه على أهمية المنطقة العربية، بادر إلى وضع خطط سريعة لإنشاء دولة يهودية في فلسطين في الوقت الذي لم يكن فيه لليهود وجود يذكر، اللهم إلا أعداداً قليلة منهم من كبار السن يسكنون في أجزاء من أحياء القدس القديمة.

كانت الخطة تقضي باستجلاب اليهود واستزراعهم في أرض ليست لهم بغية تحقيق هدف استراتيجي مهم، يتمثل في تقطيع الوحدة الجغرافية للوطن العربي، وعزل مصر عن بلاد الشام ، وإكمال السيطرة على المنقطة وخيراتها.

إلا أن سير الأحداث العسكرية لم يمكن نابليون من تحقيق أحلامه تلك، وجاءت الفرصة المواتية مرة أخرى بعد تضعضع الخلافة العثمانية واقتسام أملاك ما سمي بالرجل المريض في أوروبا، ففي عام ١٩١٦م وقعت اتفاقية سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا، وقسم العالم العربي إلى جزيئات سياسية صغيرة تضمن للمستعمرين دوام السيطرة على مقدرات الوطن العربي، إذ إن التجزئة لن تمكن الأمة من تجميع قواها لاسترجاع حقوقها وتوظيف مواردها السخية التي حباها الله بها، والتمكن من بناء مجتمع عصري متقدم اقتصاديا وفنياً وحضارياً، فالتجزئة بطبيعتها كفيلة بخلق ديناميكيات من الصراعات تجعل محصلة القوة للمجموع باهتة وعاجزة.

جاء في هذا السياق الاستراتيجي صدور وعد بلفور عام ١٩١٧م، والذي يفضي بمنح وطن قومي لليهود في فلسطين كمقدمة لإنشاء الدولة اليهودية، وعهد إلى بريطانيا الانتداب على فلسطين عام ١٩١٩م.

هكذا صُنِعت إسرائيل بفعل قوى أكبر بكثير من مجرد ما سمي بالحركة الصهيونية، والهدف من إنشائها هو ضمان التجزئة، وضمان التخلف لأمتنا، وضمان التبعية للوافدين من وراء البحار مهما اختلفت التسميات.

وظلت بريطانيا تهيئ الأوضاع الاقتصادية وسرقة الأراضي والمياه لصالح الدولة النشاز حتى اشتد عودها، وعندها انسحبت بريطانيا من فلسطين بعد إنجازها المهمة على الوجه الأكمل، وأعلن عن قيام دول إسرائيل عام ١٩٤٧م.

على القارئ للتاريخ الاقتصادي للدولة العربية ألا يندهش كثيرا بادعاءات المعجزة الاقتصادية اليهودية ، فقد مكن الانتصار العسكري الإسرائيلي من السيطرة على حوالي ٧٠٪ من فلسطين، واستحوذت إسرائيل على مدن كاملة ومصانع وبيارات وبنية تحتية متطورة وشبكات مياه وري وخدمات ومدارس وشبكات طرق... إلخ دونما بذل أي جهد. وما حققته إسرائيل من تقدم اقتصادي في الحقب الأولى من وجودها يعود -إلى حد كبير- إلى غنائم الحرب الاقتصادية التي سلبتها من البناة الحقيقيين وهم عرب فلسطين، إذ كانت فلسطين في مقدمة بلدان الشرق علمياً واقتصادياً.

بعد حرب ١٩٦٧م استكملت إسرائيل السيطرة على كامل التراب الفلسطيني، بل وتمكنت من الاستيلاء على كامل أرض سيناء، وهضبة الجولان والجنوب اللبناني.

كان لهذا التوسع العسكري فوائده الاقتصادية الجمة، إذ توسع حجم السوق الإسرائيلي وزاد النشاط الصناعي، وأخضعت سوق الضفة وغزة إلى سياساتها، وأقفلت باب التصدير والاستيراد إلا عبر الموانئ التي احتلتها، وتم إغراق الأسواق في الضفة والقطاع بالمنتجات الإسرائيلية، مما أدى على تدمير الصناعة والزراعة الفلسطينية.

دمرت إسرائيل الآبار الارتوازية، واستحوذت على الحوض المائي، وأغلقت المصارف العربية، وكان لهذا التضييق أثره في تراجع الاقتصاد وارتفاع نسبة البطالة، وفتحت إسرائيل المجال للعمال العرب ليعملوا في مزارعها ومصانعها بأجور متدنية، ولكنها مرتفعة إذ ما قيست بمستوى الأجور في الضفة الغربية وغزة.

ونظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج في الأراضي المحتلة- مما ألحق خسائر في القطاع الزراعي والصناعي- وعدم التمكن من تصريف الفائض في الأسواق الخارجية، فقد أدى

ذلك في المآل إلى هجر المرزاع والبيارات، وإقفال عدد من المصانع، وتحول أصحابها إلى عمال- فقط- يعملون في تشغيل الآلة الاقتصادية الإسرائيلية.

تم هذا الوضع الاقتصادي المؤلم وتدمير القاعدة الإنتاجية الفلسطينية دون أية مقاومة حقيقية، سواء من منظمة التحرير الفلسطينية أو جامعة الدول العربية، وكان بالإمكان إنشاء صندوق تنمية حقيقي يقدم الدعم للمزارع وللصانع الفلسطيني ليبقى منتجاً في أرضه بدل أن يتحول إلى عامل رفد لتقوية اقتصاد العدو.

تطور الاقتصاد الإسرائيلي

حققت إسرائيل في السنوات الستين الماضية تقدماً كبيراً بفضل عوامل سياسية خارجية- وليست داخلية- سواء في البنية التحتية أو القطاعات الاقتصادية في الزراعة والصناعة، وحققت تطوراً تكنولوجيا مرموقاً، خصوصاً في مجال التكنولوجية المتقدمة (Hi.Tick) وحققت اكتفاءً ذاتياً نسبياً في الغذاء والإنتاج الزراعي، وتغير هيكل صادراتها لتشكل الصناعة أكثر من ٩٠٪ من مجملها، والتكنولوجيا حوالي ٤٠ ٪.

تحظى إسرائيل بصناعة عسكرية متطورة في مجال طائرات الاستطلاع والطائرات الموجهة إلكترونياً، ومجال الصواريخ البرية والبحرية، وسلاح المدفعية والدبابات وأبرزها أجيال متتابعة من طراز ميركافا.

ونما عدد سكانها من (٦٠٩) آلاف شخص إلى حوالي (٧) ملايين شخص منهم (١,٥) مليون عربي.

يقدر مجمل الناتج المحلي لإسرائيل حالياً بـِ ١٥٠ مليار دولار، ويعادل حوالي ٨٠٪ من مجمل الناتج القومي لدول الطوق: (سوريا، ولبنان، والأردن، ومصر). ومستوى دخل الفرد عندها في حدود (٢٣) ألف دولار، ولديها احتياطي كبير من العملات الأجنبية، وتبلغ قيمة صادراتها السنوية من الأسلحة وحدها حوالي (٤) مليارات دولار.

أقامت إسرائيل علاقات اقتصادية مع مختلف قارات العالم، ومع أن الميزان التجاري الإسرائيلي وميزان الحساب الجاري يعاني من عجز دائم وفجوة كبيرة، إلا أن ميزان

المدفوعات الإسرائيلي يحقق فائضاً في معظم السنوات، مما مكنها من بناء احتياطي كبير من العملات الأجنبية. والسر في هذا يعود إلى التبرعات السخية التي تقدمها الجاليات اليهودية وبالأخص في الولايات المتحدة، وقد مكنت الإعفاءات الضريبية التي تمنح للمؤسسات الخيرية حافزاً قوياً لتحويل أموال طائلة لإسرائيل، فشرائح الدخل العالية تخضع إلى معدلات ضريبية في حدود (٩٠٪) –خُفّضت الآن– ومع هذا فإن المتبرع اليهودي لا يتحمل عبئاً يذكر إذا قام بالتبرع لإسرائيل.

والمصدر الثاني هو ما تحصل عليه إسرائيل من بيع سندات التنمية والاستقلال التي تطرحها في الأسواق العالمية، والتي يقبل اليهود على شرائها بشكل كبير .

أما المصدر الثالث فهو الدعم المالي الكبير الذي تقدمة الولايات المتحدة على شكل هبات ومساعدات وقروض وتسميات عديدة أخرى، وينقسم هذا الدعم إلى نوعين: دعم اقتصادي، ودعم عسكري يقدر بمئات المليارات من الدولارات– وسيأتي معنا لاحقاً–.

إن اقتصادا تتوافر له هذه الإمكانات ليس غريباً أن يحقق إنجازات اقتصادية كبيرة.

ثانياً: أثر الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي: تداعيات الصراع مع العرب

بعد إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨م، أو خروجها منتصرة، تدفقت الهجرة النوعية بشكل كبير، وفي غضون أشهر قليلة دخل أكثر من (٥٠٠) ألف مهاجر، ومُنحوا الجنسية الإسرائيلية فور قدومهم، وتدفقت كذلك رؤوس الأموال، وتمكنت إسرائيل من توظيف مكاسب الحرب وسيطرتها على الموارد الفلسطينية، وألغت نظام البطاقات المتبع أثناء الحرب، وحدث تحسن في استيعاب المهاجرين ومستوى المعيشة، وتمكنت من عقد اتفاقيات اقتصادية لضمان حصولها على مدخلات الإنتاج ومواد غذائية. وللتغلب على الحصار الاقتصادي الذي تمثل في المقاطعة العربية التي أثبتت جدواها في محاصرة إسرائيل، استطاعت إسرائيل اختراق القارة الأفريقية، وكانت لها بعثات عسكرية للتدريب

ولتصدير السلاح، وأنشأت مزارع كبيرة واستطاعت اختراق النقابات العمالية، وفتحت أبواب معاهدها العسكرية لتدريب القادة العسكريين لتلك الدول.

وبعد قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢م ومحاولة بناء جيش قوى مزود بأسلحة سوفييتية بدل الاعتماد المقنن على استيراد أنواع متواضعة من السلاح الغربي، انتهزت إسرائيل تورط الجيش المصري في اليمن واستنزافه واستنزاف الاقتصاد المصري، ثم سحب قوات الطوارئ من غزة وسيناء بناء على طلب مصر، وإغلاق ممر خليج العقبة (أيلات) أمام السفن الإسرائيلية، وفتح هذا الممر كان حيوياً بالنسبة لإسرائيل، إذ سهل صادراتها وارداتها إلى أفريقيا، وبتكلفة زهيدة بدل الدوران حول رأس الرجاء الصالح.

وهذا ما حققته إسرائيل في حربها مع مصر عام ١٩٥٦م، وكان إغلاقه- أي الممر- أمراً خطيراً بالنسبة لإسرائيل، عندها وجدت إسرائيل الفرصة صالحة، فشنت هجوماً واسعاً على مصر وسوريا، وكانت إسرائيل تخطط للحرب.

كان الاقتصاد الإسرائيلي متراجعاً، وتعمقت مشكلة البطالة وتناقصت معدلات الهجرة، فكانت حرب ١٦٩٧م بلسماً شافياً للاقتصاد الإسرائيلي، إذ تدفقت الأموال والمساعدات على إسرائيل، وزادت الهجرة- خصوصاً من الإتحاد السوفييتي- ومر الاقتصاد الإسرائيلي بمرحلة ازدهار وتوسع في مجالات عديدة.

استفادت القطاعات الاقتصادية من مزايا الاستيلاء على السوق الفلسطينية واستخدام العمالة الرخيصة، وتوسع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وفي سيناء والجولان، وأدى الاندفاع الاقتصادي إلى تسارع التضخم. وفي غمرة الانتعاش الاقتصادي وما خلق من مشاكل بين الحكومة ونقابات العمال والهستدروت وانشغال الحكومة في وضع برامج اقتصادية جديدة ورفع معدلات الضريبة، أُخذت إسرائيل على حين غرة بهجوم مصري سوري مباغت صدمها كثيرا، وألحقت الأيام الأولى هزائم عسكرية وخسائر اقتصادية كبيرة، إذ سقط خط بارليف الحصين في ساعات، واخترقت الدبابات السورية تحصينات إسرائيل لتصل إلى ضفاف بحيرة طبريا، وقدرت الخسائر

العسكرية في الأيام الأحد عشر الأولى بمقدار (٤- ٥) مليارات دولار. وانخفض الإنتاج الصناعي ٥٠- ٦٠٪، وتوقف عدد كبير من المصانع. ولأن الحرب كانت بمستوى فني وتكنولوجي متطور، أصيبت صناعة إسرائيل بأضرار كبيرة لاستدعاء كامل الاحتياطي.

بالإضافة إلى ذلك تناقصت معدلات الهجرة الوافدة وزيادة معدلات الهجرة المعاكسة، واتبعت الحكومة سياسات تقشفية واسعة، ورفعت من معدلات الضرائب على الأرباح الرأسمالية، وحظرت استيراد السيارات والأدوات الكهربائية، وعلى الرغم من حصولها على مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة أثناء الحرب بفضل تدخل كيسنجر- إذ تم إرسال مئات الدبابات الحديثة وكانت تنزل في مطار العريش للتوجه فورا إلى الجبهة- ورغم حصولها على مساعدات مالية كبيرة، إلا أن حجم خسائرها كان كبيراً مما اضطرها إلى سحب جزء كبير من احتياطاتها من العملة الأجنبية، وانخفض الاحتياطي من (١٧٠٠) مليون دولار إلى (٩٠٠) مليون في شهر أكتوبر، ومما فاقم من المشكلة زيادة الواردات العسكرية التي قدرت في عام ١٩٧٤م بحوالي (٤ ,٢) مليار دولار.

كان للحرب أيضا آثار نفسية واجتماعية بالغة الأثر، إذ شعر الإسرائيليون للمرة الأولى أن جيشهم قابل للهزيمة، وأن جنوده وضباطه يفرون للخلف بدل الشعار الدائم (كاديما إلى الأمام)، وفي هذا يقول المحلل العسكري (زئيف شيف): "لقد عشنا على وهم سيطر على عقولنا جميعا: عسكريين ومحللين ومفكرين وأكاديميين واتحادات وعامة الناس، بأننا في أمان تام، وأنه لن يجرؤ جيش عربي أن يهاجم إسرائيل... ولكن في حرب يوم الغفران اندحر جيش إسرائيل على جبهتي الجولان وسيناء". وبعد الحرب شُكِّلت لجنة (إجرانات) لمعرفة أسباب الإخفاق الذريع، وتمت إقالة عدد من كبار الضباط.

إسرائيل

- التراجع إلى الوراء

رغم التوظيف العربي السياسي السيئ لحرب رمضان ١٩٧٣م، والذي وجّه ضربة قاصمة للأمن القومي العربي المتمثل في إخراج مصر من دائرة الصراع وإبرامها اتفاقية

كامب ديفيد، إلا أن الحرب تمخضت عن إخراج إسرائيل من كامل سيناء – لاحقاً – ومن أجزاء من هضبة الجولان. ويعكس هذا في حد ذاته تراجعا استراتيجيا خطيرا بالنسبة للمشروع الصهيوني، وكانت إسرائيل تراهن بشكل كبير على استثمار سيناء باعتبارها مخزنا هائلا للطاقة ومجالاً واسعاً للزراعة والسياحة، فقد بادرت إسرائيل أثناء احتلالها باكتشاف مناجم اليورانيوم الغنية، واستخراج النفط والغاز، واستصلاح مساحات واسعة من الأراضي عن طريق استخدام تكنولوجية بسيطة وغير مكلفة، وكانت الطائرات على مدار الساعة تنقل المنتجات الزراعية ذات النوعية الجيدة إلى الأسواق الأوروبية، وبخاصة تصدير الورود والأزهار والأشتال، واضطرت إسرائيل إلى التخلي عن بنية تحتية أنفقت عليها مئات الملايين من الدولارات، ومن أبرزها مدينة متكاملة عرفت باسم (ياتوم).

- المباغتة من الداخل

رغم أن المقاومة الفلسطينية لم توقف عملياتها ضد إسرائيل من الخارج، إلا أن الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ووصوله إلى بيروت، والذي انتهى بإخراج المقاومة من لبنان ممثلة بقيادة منظمة التحرير، أضعف كثيرا من قدرة هذه المقاومة، وأعطى إسرائيل قدرا كبيراً من الطمأنينة.

لقد مكن هذا الاستقرار إسرائيل من ترسيخ أقدامها في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي نشر مستوطناتها في الضفة وغزة، ومصادرة أخصب الأراضي الزراعية والتحكم في مصادر الحياة، وتدمير القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وتحويل الفلسطينيين إلى عمال يُعينون في دعم الاقتصاد الإسرائيلي.

في غمرة هذا الحلم اندلعت الانتفاضة الكبرى في نهاية عام ١٩٨٧م في غزة، وامتدت فيما بعد إلى الضفة الغربية، وفي ذلك يقول (زئيف شيف) -ما معناه-: إن زلزالا آخر أشد إيلاماً من زلزال حرب أكتوبر تفجر في وجوهنا وتحت أقدامنا... لقد غفونا جميعا على وهم مريع شمل العسكريين وأجهزة الاستخبارات والمثقفين، وعم جميع

المواطنين، على أننا نعرف كل شيء عن الفلسطينيين وأنه لن يتحرك أحد -ولو كان قطاً- إلا ونعرف أين يتجه وماذا سيفعل، لقد خدعتنا- بل ضللتنا- أجهزتنا الاستخبارية بأن كل شيء تحت السيطرة وأن الفلسطينيين لن يتحركوا أبداً، وفجأة حدث الزلزال، وكان إخفاقا أخطر من إخفاقنا في حرب أكتوبر.

هزت الانتفاضة مسلمات وأوهاماً وأحلاماً ومغالطات إسرائيلية عديدة، وأثارت من جديد عقدة الخوف، وكان لها آثار اقتصادية بارزة، تمثلت في إرهاق الاقتصاد الإسرائيلي عندما قاطع الفلسطينيون البضائع الإسرائيلية، مما أدى إلى إغلاق كثير من المصانع، واحترقت مزارع عديدة ومنها محصول القطن، وتوقفت صناعة البناء والخدمات في المدن، وألحقت الانتفاضة خسائر مادية كبيرة في كل القطاعات.

أما مردود الانتفاضة على الاقتصاد الفلسطيني فكان مردودا إيجابيا إذ غذّت الانتفاضة عقيدة الاعتماد على الذات، وعاد الناس إلى أراضيهم يزرعونها، بل زرعوا أسطح المنازل، ليحققوا قدرا كبيرا من الأمن الغذائي وازدهرت الصناعة الفلسطينية، وسادت حالة من التكافل الاجتماعي والإقلاع عن مظاهر البذخ والإسراف مما شكل حالة فريدة في أصالة الانتماء والقدرة على التحدي.

وعلى الجانب الإسرائيلي كان للانتفاضة مضاعفات مكلفة، إذ دخلت مع الفلسطينيين في حرب لم تألفها، فمعظم حروبها كانت تنتهي بالنصر الحاسم في ساعات أو بضعة أيام، وكان أطولها حرب رمضان، أما هذه الحرب فهي مع أطفال الحجارة وعموم الشعب بنسائه ورجاله وشيبه وشبانه، ولم يكن الجيش الإسرائيلي مهيئا أصلا لهذا النوع من الحروب الشعبية، واضطر الجيش الإسرائيلي إلى الركض والجري لملاحقة جنرالات الحجارة، وتم إدخال جميع أسلحة الجيش ووحداته بما فيها الطيارين. وفي مرحلة من المراحل خُصص (٥٠) ألف جندي في غزة ليركضوا دون جدوى وراء الأطفال ورماة المقالع الحجرية!

ألحقت الانتفاضة هزيمة نفسية قاسية، واستنزفت معنويات الجيش الإسرائيلي. أما الاستنزاف الاقتصادي فقد كان كبيراً كذلك، إذ أصبح معدل النمو سالباً، وزادت النفقات العسكرية بشكل كبير وتقلص الاستثمار الأجنبي، وحدث هروب لرأسمال اليهودي، وتوقفت الهجرة الوافدة، وتعاظمت الهجرة العكسية وخصوصا من حملة الكوادر العلمية والتخصصات الإدارية والتكنولوجية.

- اتفاقية أوسلو وحبل النجاة

انطلقت العملية السلمية حسبما يسمونها من مدريد عام ١٩٩١م، وتكرست بالاتفاق المشؤوم (اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م) بين إسرائيل ومنظمة التحرير، ووقع اتفاق وادي عربة مع الأردن بعد ذلك. وهكذا أخمدت الانتفاضة، وتنفست إسرائيل الصعداء، بل وفُتحت الأبواب أمام إسرائيل للاندماج مع العالم بشكل كبير، وأنهيت المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل، والتي كانت سلاحا قويا، فقد كانت المقاطعة قد أجبرت عدداً كبيرا من كبرى الشركات الأمريكية والأوروبية على عدم التعامل مع إسرائيل خشية فقدان الأسواق العربية.

وكانت الاتفاقية قد شجعت كثيرا من الدول الإفريقية على أعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وكذلك الحال مع دول آسيوية عديدة.

نشطت إسرائيل في ترجمة رؤية شمعون بيريز لبناء شرق أوسط جديد، وعقدت قمماً اقتصادية عديدة شارك فيها زعماء عرب كبار، ومنها القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدار البيضاء عام ١٩٩٤م)، والقمة الاقتصادية في عمان ١٩٩٥م، وقمة القاهرة عام ١٩٩٦م، وقمة الدوحة عام ١٩٩٧م، وكان الهدف من هذه القمم إيجاد تعاون عربي إسرائيلي -طال انتظاره- يعمل على دمج أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع الأسواق العالمية، وفي المحصلة كان الاقتصاد الإسرائيلي المستفيد الأكبر – إن لم يكن الأوحد – من هذا الانفتاح، إذ تدفقت بلايين الدولارات على شكل استثمارات أجنبية نظراً لحالة الشعور بالاطمئنان والاستقرار وتوقف العنف،

وعمل هذا على زيادة الصادرات، وأحدث نموا ملحوظا في الاقتصاد الإسرائيلي، بينما كان النمو في الاقتصاديات العربية أبطأ بكثير، أما التأثير على الاقتصاد الفلسطيني فقد ساءت أحواله وزاد معدل البطالة واتسع نطاق الفقر وتقلص الإنتاج والتجارة.

- انتفاضة الأقصى والآثار الاقتصادية

اندلعت انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠م، على إثر دخول شارون المسجد الأقصى، وتطورت الانتفاضة إلى عمل عسكري مسلح، وأثرت سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي، وعاد القلق يساور المستثمرين الأجانب، وتقلص حجم الاستثمار الأجنبي، وألحقت الانتفاضة أضراراً بالاقتصاد الإسرائيلي، خاصة القطاع الزراعي، بسبب حرمانه من الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة، وقُدّرت خسائر السنة بحوالي (٣) مليارات دولار، وهبطت صادرات إسرائيل إلى الضفة وغزة بشكل كبير.

- حرب الجنوب اللبناني والآثار الاقتصادية على إسرائيل

أجبرت المقاومة الفلسطينية إسرائيل على الخروج من قطاع غزة والتخلي عن عمق استراتيجي بالغ الخطورة، وكانت إسرائيل تشدد على أهمية ذلك العمق، مما دعا شارون إلى أن يرد بغضب على الأوساط الداعية لسحب الجيش الإسرائيلي من القطاع الذي أصبح أسيراً لتكتيكات المقاومة الفلسطينية، فقال شارون- رداً على الداعين إلى الانسحاب-: " إن انسحاب إسرائيل من كفر ديروم اليوم (وهي المستعمرة الإسرائيلية الوحيدة التي أقيمت على أرض في دير البلح قبل حرب ١٩٤٨م) سيؤدي حتما إلى الانسحاب من تل أبيب غدا" . ومع ذلك انسحب شارون وجيشه من جانب واحد دون مفاوضات.

كان للانسحاب الإسرائيلي مضاعفات اقتصادية، من أبرزها اضطرار الحكومة لدفع تعويضات بمئات الملايين من الدولارات للمستوطنين الذين تم إجلاؤهم، واضطرارها توسيع المستوطنات في الضفة لاستيعابهم، واضطرت أيضا إلى تفكيك القواعد العسكرية، وإعادة تمركز الجيش في الضفة الغربية، فكلف مليارات من الدولارات، قامت الولايات

المتحدة بتغطية جزء مهم منها، وقد تسبب هذا في عجز كبير في الموازنة، وأدى إلى إلغاء بعض البرامج الصحية والإعانات وتقليص البرامج في بعض المناطق الأقل حظاً.

أما من حيث التأثير على الاستثمار الأجنبي فقد تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية بشكل كبير بحكم التوقعات بأن الأمن والاستقرار سيتحققان، وقدرت الاستثمارات الأجنبية في عام ٢٠٠٦م بمبلغ (٢٣,٤) مليار دولار، وهو رقم قياسي.

في بداية النصف الثاني من عام ٢٠٠٦م شنت إسرائيل حربا على لبنان، ظناً منها أنها قادرة على استعادة جنودها المختطفين بعد إلحاقها الهزيمة بحزب الله، وتحقيق نصر خلال أيام، ولم يدر في خلد إسرائيل أن هذه الحرب ستكون أطول الحروب، وعلى الرغم من الدمار الشامل الذي لحق بلبنان، فإن الخسائر الاقتصادية -ناهيك عن التهتك المعنوي والاجتماعي الذي لحق بإسرائيل -كانت باهظة جداً، لم تعتدها إسرائيل في تاريخها كله. فأدت الحرب إلى انخفاض حاد في الأنشطة في فروع عديدة، كالصناعة والسياحة التي انخفضت بنسبة ٥٤٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦م، مقارنة بالفترة المماثلة في عام ٢٠٠٥م، وتقلص النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٧م إلى ٣,٨٪ بدلاً من ٥,٥٪ مثلما كان متوقعا، وكان أكثر المتضررين سكان المناطق الشمالية، إذ توقف النشاط الاقتصادي عموماً، ونزح أكثر من (١,٥) مليون إسرائيلي إلى الداخل، وأخليت بلدات عديدة، وقدرت تكاليف الحرب بالنسبة لإسرائيل بمبلغ (٢٤) مليار شيكل، أي ما يزيد على ٥ مليارات دولار.

ثالثاً: العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والعرب

من المهم أن ندرك أن إسرائيل حققت نموا اقتصاديا كبيرا وتحولت إلى دولة صناعية، وحققت اكتفاء ذاتيا نسبيا في الغذاء والإنتاج الزراعي، وتوسعت في تجارتها الخارجية، وأصبحت مركزا للاستثمارات الدولية، وأظهرت تفوقا في مجال التصنيع العسكري، وأصبحت صادراتها العسكرية في حدود (٤) مليارات دولار سنويا، إلا أنها مع ذلك

تظل دولة مغتصبة صغيرة الحجم، قليلة عدد السكان، وسوقها المحلي ضيق، وهي كيان يعيش- منذ بداية تكوينه التعسفي- بمستوى أعلى بكثير من القدرات والموارد الاقتصادية التي اغتصبتها، وأن بقاء الدخل الفردي في مستوى عال يضاهي أغنى الدول الصناعية ويتفوق على معظم الدول العربية كإستراتيجية لاجتذاب المهاجرين اليهود، لا يمكن أن يستمر إلا باعتماد إسرائيل أساسا على العون الخارجي وبالذات الأمريكي.

تدرك إسرائيل أنها ذخر استراتيجي لأمريكا، وتعلم أنها تتلقى مكافآت على خدماتها للمشروع الأمريكي، وأن هذا المدد المالي الكبير والدعم العسكري الهائل والاحتضان السياسي المفرط لن يستمر إذا تغيرت الظروف وتشكل العالم بما فيه العالم العربي على أسس جديدة. ومن هنا فإن إسرائيل تطمح إلى توسيع سوقها في المحيط الطبيعي لها وهو –أولا- الوسط الفلسطيني في عام ١٩٩٤٨ م، والوسط الفلسطيني في غزة والضفة، وأخيراً الطوق الأوسع وهو العالم العربي على اتساع رقعته، وسأتناول هذا الموضوع بشيء من الإيجاز.

العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل وعرب ١٩٤٨م

أدت المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية- كالهاجناة- إلى نزوح أهل فلسطين من مدنهم وقراهم، ولم يتبق منهم آنذاك إلا حوالي(١٠٠) ألف نسمة يتركزون في المثلث والجليل، وقليل منهم في يافا وحيفا، واللد والرملة، وعكا (أكثر قليلا) وبئر السبع، وعلى الرغم من التحسن في المستوى الاقتصادي والعلمي لهم بعد التضحيات الجمة التي قدموها- وخصوصا يوم الأرض- وقدرتهم الفائقة على توظيف القوانين الإسرائيلية لاستخلاص شيء من حقوقهم، فإن إسرائيل قد مارست سياسة التقييد الاقتصادي، وصادرت معظم الأراضي الزراعية للمدن والبلدات، فمدينة مثل أم فحم لم يتبق من أراضيها الزراعية شيء، واتبعت إسرائيل سياسة تقنين مياه الري، فالفلسطيني لا يحصل على أكثر من ٢٠٪ م من حصة المزارع الإسرائيلي، ومع ذلك فإن الإنتاجية الزراعية الفلسطينية تفوقت كثيرا على الإنتاجية الإسرائيلية، وشكل الإنتاج الفلسطيني ما

نسبته ٢٥٪ من بعض المنتجات الرئيسية في إسرائيل، رغم شح المساحات الزراعية وانعدام تقديم المساعدات والتسهيلات التي تقدمها الزراعة الإسرائيلية.

استطاع رأس المال اليهودي أيضا إحداث اختراق في الوسط الصناعي الفلسطيني، وهناك وسطاء يعملون لصالح الممولين اليهود، فالنسوة الفلسطينيات يقمن بأعمال الحياكة والتطريز لصالح الممول الإسرائيلي، وكثير من المنتجات التي تحمل إشارات وخصوصا نجمة داوود التراثية، والمنسوجات التي حازت على شهرة في الأسواق العالمية صنعت بأيد فلسطينية خالصة، ورغم كل ذلك فإن الأقلية الفلسطينية لها ثقل سكاني مهم، فعدد الفلسطينيين ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية يبلغ أكثر من (١,٥) مليون نسمة، أي حوالي ٢٠٪ من سكان الدولة العبرية، ونسبة التوالد تفوق نظيرتها الإسرائيلية بمقدار (٣) أضعاف، وهذا يشكل هاجسا مرعبا للغرباء.

العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل وبين الضفة وغزة

بعد احتلال إسرائيل عام ١٩٦٧ م للضفة وغزة أصبحت الأرض المحتلة سوقا مفتوحة أمام إسرائيل، وعملت على إتباعها بصورة شبه كاملة للاقتصاد الإسرائيلي ولكن بطريقة خاصة، إذ سُمِح للسلع الإسرائيلية غالبا من مستويات متدنية أن تغمر الأسواق الفلسطينية وبدون رسوم جمركية، بينما لم يسمح للمنتجات الفلسطينية من دخول الأسواق الإسرائيلية، إلا تلك المنتجات والمحاصيل التي يحتاجها ويفتقدها الجانب الإسرائيلي، وأدى هذا إلى إضعاف الزراعة والصناعة، وعمدت إسرائيل إلى خنق الصادرات وإغلاق منافذ التصدير والتأخير للصادرات الزراعية التي لحق بها التلف، وعلى سبيل المثال هبط إنتاج البرتقال في غزة إلى الحضيض. ولقد أغلقت بعض الأسواق العربية – مع الأسف- أبوابها أمام المنتجات الزراعية الفلسطينية، وصدق الشاعر بقوله:

وظلم ذوي القربى أشد صرامة على المرء من وقع الحسام المهند

وهكذا تمت محاصرة الاقتصاد الفلسطيني، ولم يؤد تحرير غزة إلى الازدهار الاقتصادي الذي يطمح له الفلسطينيون- وخاصة المغتربين منهم-، إذ أبقت المعابر المشؤومة - وخصوصا معبر رفح- السيطرة الإسرائيلية تحت عباءة الإشراف الأوروبي، ومن عجب العجاب أن توقع السلطة على اتفاقية سجن كهذه، إذ إن الأمر يخص غزّة المحررة وجارتها مصر العربية لا غير!

العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية:

تعلم إسرائيل جيدا طبيعة الموارد الاقتصادية الهائلة الموجودة في البلاد العربية، إذ ينتشر خبراؤها ومستشاروها في أرجاء الوطن العربي تحت غطاء جنسيات أوروبية عديدة وأمريكية، ومن المناطق التي دُرِست جيداً صحراء سيناء. ومنذ البداية صممت الصناعات الإسرائيلية- في حالات كثيرة- بطاقة إنتاجية كبيرة نسبياً لا تتناسب مع حاجة الطلب المحلي المتواضع، إذ أخذت في الاعتبار التهيؤ للانقضاض على السوق العربي الواسع، وكان التخطيط الإسرائيلي يهدف إلى جعل إسرائيل مصنع الشرق الأوسط، وإبقاء العرب منتجين للفوائض المالية التي تمتصها المنتجات الإسرائيلية، وبنيت هذه السياسة على أساس حرمان الوطن من بناء صناعة متطورة. فحلم إسرائيل يتمثل في توظيف الوفرة المالية العربية ودمجها مع ما أسموه زورا وبهتاناً بالعبقرية الإدارية الإسرائيلية.

تعتقد إسرائيل أن هيمنتها الصناعية ستتحقق بفضل مزايا كثيرة تجنيها من السوق العربية الواسعة في الخليج، إذ سيتيح للصناعة الإسرائيلية الاستفادة من اقتصاديات الحجم وتناقص التكاليف المتوسطة مع زيادة الإنتاج (Economies Of Large Scale Production)، وحصولها على المواد الخام والطاقة من الغاز والبترول والثروة المالية بثمن بخس، وقد رافق التوسع في الصادرات الإسرائيلية زيادة في وارداتها من المواد الخام والطاقة، ثم الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة. وباستطاعة إسرائيل تكييف برنامج ترويجي وتسويقي يعدل من الأذواق في المنطقة لصالح منتجاتها، مما يمكنها من بناء صناعة ثقيلة تنتج السيارات والقطارات والطائرات، وتستذكر إسرائيل فشل تجربتها

في إنتاج طائرة (لافي) بعد إنفاقها عليها حوالي (٥٠٠) مليون دولار في مراحل الإنتاج الأولى؛ فضيق السوق لا يعطي مجالات لنشوء صناعات ثقيلة كهذه الطائرات.

ستبقى إسرائيل ممسكة بزمام الأسرار التكنولوجية وما سمي بحق الملكية الفكرية، إذ بإمكانها إقامة صناعات في أراض عربية يشترك فيها رأس المال اليهودي، وتعمل فيها عمالة عربية رخيصة بأجور متدنية بعيدا عن أعين الحماية القانونية للعمال، وكان إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) سبيلا إلى ذلك في كل من الأردن مصر، وعندها تمنح الولايات المتحدة إعفاء جمركيا كاملا لمنتجاتها بعد التأكد من أن نسبة رأس المال الإسرائيلي لا تقل عن ٥ – ٨٪. وفي تلك الحالة تأمل إسرائيل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي طالما حلمت به، وعندها قد يتحرر القرار السياسي الإسرائيلي ولا يظل مرتهنا بالمباركة الأمريكية.

*** حجم التبادل التجاري**

بلغت قيمة التبادل التجاري مع الدول العربية حسب المصادر الإسرائيلية (١٩٠) مليون دولار صادرات إسرائيلية، ومبلغ (٦٩) مليون دولار واردات إسرائيلية من الدول العربية عام ٢٠٠٦م، ويدخل ضمن دائرة المتعاملين مع إسرائيل بالإضافة إلى مصر والأردن منطقة الخليج وشمال أفريقيا.

يشكك العارفون بالاقتصاد الإسرائيلي– في أغلب الظن- في صحة هدف الأرقام، والأرجح أن الرقم الفعلي أكبر بكثير، وتتم المبادلات منذ عقود، ولكن تحت شعارات وأسماء مختلفة، إنما يتم الآن إماطة اللثام عنها بشكل تدريجي مراعاة للكرامة العربية!

تسعى إسرائيل إلى تطوير علاقاتها مع العالم العربي خصوصا بعد توقيع اتفاقية غزة وأريحا عام ١٩٩٣م مع السلطة الفلسطينية، وتطمح من خلال مشروع الشرق الأوسط إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وإغرائها بامتيازات لا تتوافر في بلد غيرها، ومنها البنية التحية الجيدة، وقربها من الأسواق العربية، ونجاعة موانئ يافا وحيفا.

لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل توقعت أن يتهافت مواطنو البلاد العربية التي وقعت اتفاقيات على شراء البضائع الإسرائيلية، وأن السوق المصري سيكون وسيلتها لاختراق الأسواق العربية، ولما فشلت توجهت إلى السوق الأردني، ولم تكن النتيجة في صالحها عموما، إذ إن المقاطعة الشعبية للبضائع الإسرائيلية تتفوق باستمرار على كل السياسات التي تريد تسويق إسرائيل دولة لها حق حقيقي في البقاء.

*** الدعم الاقتصادي الخارجي- وخصوصا الأمريكي-**

منذ زرع إسرائيل عنوة في المنطقة العربية، وضعت ونفذت خططا مالية سخيّة لدعم اقتصادها، ويأتي معظم هذا الدعم من التعويضات الألمانية التي شملت مبالغ مالية كبيرة، بالإضافة إلى تقديم تعويضات عينية، وتم نقل أعداد كبيرة من المصانع الألمانية وأحواض سفن ومعدات وقاطرات وقطع بحرية إلى إسرائيل. وقبل أن تنتهي المدّة ابتكرت تعويضات خاصة بالأفراد، وقد عمم هذا النمط الجديد على الدول الأوروبية الأخرى كما حدث للنمسا، وجرى الترويج الكاذب لما سمي بالمحرقة اليهودية، ومنحت بتلك الأسطورة حصانة قانونية، تحترم المس بها، وما لحق بالمفكر المسلم الفيلسوف جارودي خير مثال على ذلك! ويأتي الدعم الآخر من مصادر، أبرزها:

١- التبرعات اليهودية وخاصة من أمريكا وسبق أن أشرنا إليها.

٢- الدعم من حصيلة سندات الاستقلال والتنمية، وتقدر حصيلتها السنوية بالمليارات، وتقوم إسرائيل بدفع فوائد عليها، ولكن الغريب أن إسرائيل تستخدم جزءا منها لتوظيفها في مضاربات في الأسواق المالية العالمية، وتحصل على عائد أكثر من الفوائد التي تدفعها.

٣- الدعم الأمريكي الرسمي من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية.

تتلقى إسرائيل دعما ماليا مباشرا من الولايات المتحدة يقسم إلى نوعين رئيسين: مساعدات عسكرية وأخرى اقتصادية، وبالنسبة للمساعدات المالية فقد كانت بدايتها عام ١٩٤٩م. وفي عام ١٩٥٩م قدمت أمريكا قرضا عسكريا، وإلى عام ١٩٦٦م كان رقم

المساعدات المالية (الاقتصادية) في حدود (١٠٠) مليون دولار سنويا، وحدثت القفزة الكبرى عام ١٩٧١م، إذ وصلت قيمة القرض إلى (٥٠٠) مليون دولار بعد أن باشرت مصر في إشعال حرب الاستنزاف.

وكان لآثار حرب رمضان آثارها الكبيرة في زيادة الدعم، وبلغ الدعم(٦, ٤) مليار دولار بعد اتفاقية كامب ديفيد، وإذا ما أخذنا مختلف أشكال الدعم والمنح والقروض فإن المبلغ الحقيقي السنوي يقدر بين(٦– ٨) مليارات دولار، وعلى سبيل المثال تسلمت إسرائيل في الأعوام الخمسة والخمسين المنصرمة من بند واحد فقط- وهو المنح (مبالغ غير مستردة)- ما زاد على(٨٤) مليار دولار. وقد أثار هذا الاعتماد المالي الكبير المخاوف عند عدد من السياسيين والإستراتيجيين الإسرائيليين، ورأوا في استمراره نوعا من العجز المزمن للاقتصاد الإسرائيلي، مما يبعده عن تحقيق هدف ما سمي بالاستقلال الاقتصادي، ويذكرون أن الإدارة الأمريكية- في عهد رؤساء كثيرين وآخرهم بوش الأب- استخدمت الدعم أسلوبا من أساليب الضغط على إسرائيل لإعادتها إلى السرب.

كما أن الكونغرس الأمريكي رفض منح إسرائيل(٢٠٠) مليون دولار مساعدة إضافية لمحاربة ما سمي بالإرهاب، وفي عام ٢٠٠٥م رفض الكونغرس والإدارة لأمريكية طلب إسرائيل منحها دعما ماليا استثنائيا لمواجهة نفقات إعادة تمركز الجيش الإسرائيلي بعد انسحابه من غزة، وفي عام ١٩٩٦م قرر نتنياهو تخفيض المساعدات الاقتصادية بنسبة ٢٠٪ وإنقاصها بمقدار(١٢٠) مليون دولار، مع العمل على تحويل نصف هذا المبلغ إلى المساعدات العسكرية، بحيث تتوقف المساعدات كليا عام ٢٠٠٨م.

تغيّر هذا الموقف الإسرائيلي بعد وصول جورج بوش الابن إلى سدّة الحكم، إذ طالبت إسرائيل بزيادة المساعدات الاقتصادية السنية بمقدار(٥٠) مليون دولار، واستجابت الحكومة الأمريكية باعتبار أن لإسرائيل تحالفا استراتيجيا عسكريا مع أمريكا، وأن الواجب مساندة هذا الحليف أمام أخطار الإرهاب والصواريخ.

غير أن هذا الجدل عاد من جديد بعد فشل إسرائيل في حربها على لبنان عام ٢٠٠٦م، وصدرت أصوات قوية تطالب بأن تضع أمريكا مالها في المكان المناسب.

وعلى إثر صفقة الأسلحة الأمريكية التي عقدتها مع السعودية مؤخرا والتي تقدر بمبلغ (٢٠) مليار دولار، عمدت أمريكا إلى الإعلان عن منح إسرائيل مساعدات عسكرية بمقدار(٣٠) مليار دولار في مدة عشر سنوات قادمة. وتم بالفعل توقيع وثائق التصديق على هذه الاتفاقية، وقد سوَّغت أمريكا موقفها هذا بأن لإسرائيل لها مكانة خاصة، وأن هذا المبلغ السخي كفيل بإبقاء تفوقها العسكري في المنطقة. وإذا ما دققنا في هذا الأمر فسنجد أن الاتفاقية القديمة تنتهي في عام ٢٠٠٨م، وما أقدمت عليه الولايات المتحدة إنما هو تجديد الالتزام بدعم إسرائيل لمدة عقد كامل، أي إلى عام ٢٠١٨م. ويؤكد هذا على عدمية شعار الاستقلال الاقتصادي لإسرائيل، وأن إسرائيل عليها أن تنجز هدفها المتمثل– أولا- في تحقيق إنشاء سوق شرق أوسطية، يمكنها من التوسع في حجم سوقها وامتداده، مما سيمكن صادراتها وخبراءها الاقتصاديين والمضاربين في البورصات والخبراء المصرفيين من تحقيق فوائض مالية تمكن إسرائيل من الاستغناء عن الدعم الأمريكي. والأرجح أن الدعم الأمريكي لن يحدث فيه تغيير جوهري نظراً للتغيرات التي حدثت في حرب لبنان وفي غزة، والفشل الذريع في العراق، وتنامي القدرة العسكرية، مما يبقي إسرائيل احتياطيا أمريكيا مهما. كذلك فإن الوضع العربي الرسمي السائد ومقاربته مع السياسة الأمريكية يشكل مباركة رمزية على أقل تقدير، وما لم يتغير هذا الوضع جذريا- وليس هناك بوادر مشجعة- فإن السياسة الأمريكية المنحازة تماما لإسرائيل ستظل على ما هي عليه الآن طيلة العقد القادم، إلا إذا حدثت انتفاضة شعبية كبرى تخرج الأمة من هذا الركود القاتل.

المراجع

١. فضل مصطفى: اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين.
٢. رياض القنطار: التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وطرق مجابهة.
٣. يوسف صايغ: الاقتصاد الإسرائيلي.
٤. محمد أحمد صقر: التجارة الخارجية لإسرائيل، حجمها، تركيبها، اتجاهاتها وسياستها.
٥. محمد أحمد صقر: أثر حرب رمضان على الاقتصاد الإسرائيلي/ ندوة (حرب أكتوبر- القاهرة)
٦. محمد أحمد صقر: دراسات في الاقتصاد الإسرائيلي.
٧. فؤاد بسيسو: المقاطعة العربية لإسرائيل.
٨. جورج عبد (محرّر): الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في ظل احتلال مديد.
9. Roni bart: israel and American aid.
10. Continue forward or revers course.
11. Stastical abstract of Israel.
12. Nadav Halevi ,the Characteristics Of Israel's Economic Growth.
١٣. تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٦م: المشهد الإسرائيلي العام ٢٠٠٥م، تحرير ياتوم
١٤. تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٧م: المشهد الإسرائيلي العام ٢٠٠٦م، تحرير جوني منصور.

الفصل الرابع

ملامح العلاقات الإقليمية والدولية لإسرائيل حتى عام ٢٠١٥م

الورقة الأولى

العلاقات العربية الإسرائيلية

الورقة الثانية

إسرائيل والنظام الدولي

الورقة الثالثة

آفاق دور إسرائيل الإقليمي والدولي حتى عام ٢٠١٥م